



الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال  
الجمعية العامة الدولية الثالثة عشرة  
10 - 11 نوفمبر 2022  
نواكشوط، موريتانيا

## مشروع قرار رقم 5 "على إسرائيل أن توقف فوراً عدوانها على الأطفال الفلسطينيين ومنظمات المجتمع المدني"

في ضوء الحقائق التي تفيد بأن السلطات الإسرائيلية وقواتها المسلحة قد تورطت بشكل منتظم وعلى نطاق واسع في ارتكاب انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان ضد الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك قتل الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقوم باعتقال الأطفال ومحاكمتهم في محاكم عسكرية (يتم اعتقال ومحاكمة 500 طفل سنوياً).

إن الجمعية العامة الدولية الثالثة عشرة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال المنعقدة في العاصمة الموريتانية نواكشوط يومي 10 و11 نوفمبر 2022،

تذكر بأن دولة إسرائيل ترفض تطبيق إتفاقيات الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تشدد على أن للأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال الفلسطينيين، الحق بأن يحظوا بالاحترام وضمانات الحماية الخاصة بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تؤكد على أن السلطات الإسرائيلية وقواتها المسلحة تتجاهل باستمرار التزاماتها بموجب القانون الدولي وتنتهك بشكل صارخ ضمانات الحماية هذه، ما يؤدي إلى التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاعتقال التعسفي والقتل خارج نطاق القضاء بحق الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تشعر بانزعاج شديد جراء تواصل الهجمات العسكرية الإسرائيلية العشوائية وغير المتناسبة ضد الفلسطينيين والتي تؤدي بشكل منتظم إلى عمليات قتل وتشويه غير قانونية بحق الأطفال الفلسطينيين والتي ترقى إلى جرائم الحرب، بعد أن وثقت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين في العام 2022 مقتل 46 طفلاً فلسطينياً، من بينهم 29 طفلاً فلسطينياً قتلوا برصاص القوات الإسرائيلية أو المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب مقتل 17 طفلاً فلسطينياً بين الخامس والسابع من شهر أغسطس بعد أن شنت القوات الإسرائيلية هجوماً عسكرياً على قطاع غزة.

تشير إلى أن السلطات الإسرائيلية تُقدم على إغلاق حيز المجتمع المدني الفلسطيني وتضييق الخناق على قدرات منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، على العمل بحرية.

تؤكد على أن القيام بتصنيف منظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان في فلسطين كمنظمات إرهابية ومنها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين يعتبر تجريم لمجتمع حقوق الأطفال وحقوق الإنسان كافة بما في ذلك الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بأكملها.

تؤمن أن منظمات حقوق الإنسان يجب أن يكون لديها مساحة للدفاع عن احترام حقوق الأطفال، وتقديم الخدمات لهم والمساعدة في مساءلة الحكومات وتحميلها مسؤولية التقصير في هذا الصدد.

تدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف عدوانها بحق الأطفال الفلسطينيين والتراجع عن قرارها المتعلق بتصنيف منظمات المجتمع المدني في فلسطين ومنها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، على أنها منظمات إرهابية.

مشروع قرار مقدم من : خالد قزمار  
نيابة عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين